تأملات في المذهب الديمقراطي

بقلم

الأستاذ الدكتور/ طه الدسوقي حبيشي

أستاذ العقيدة والفلسفة بالكلية

تمهيد :

إن الإنسان عندما يقلب ناظريه فيما حوله من المكان وساكنيه ، ويسرح بفكره فى الزمن وما يحتويه ، ثم يرجع البصر لا يجد إلا مجتمعا همه الأكبر أن يحصل على صيغة تحتوى حلولا عملية لما يسميه العلماء بالمشكلة الاجتماعية .

والإنسان يجهد فكره كى يحصل على هذه الصيغة فى أكمل صورة ممكنة .

والوحى يدلى بدلوه فى هذا الميدان بما يحتوى على هذه الحلول العملية لهذه المشكلة المطروحة .

والواقع قد جرب الصيغ جميعاً واحتفظ التاريخ بتجارب الأمم ، ومع احتفاظه بتلك التجارب ، نراه يسجل مع كل تجربة آمالها وآلامها على السواء .

وما احتفظ به التاريخ من تجارب الأمم أصبح الآن مادة متاحة لعمل مشروع يمارسه علماء التاريخ ، ويهتم به علماء الاجتماع ، ويستلهمه المشتغلون بالسياسة ، ويتأمله ويتدبره من لهم اهتمام بالفلسفة على اختلاف مذاهبها .

وبعبارة جامعة نقول : إن الذى احتفظ به التاريخ من تجارب الأمم التى طبقت الحلول المطروحة للمشكلة الاجتماعية ، أصبح ملكاً مشروعاً وعملا مباحاً بل واجباً يجب أن ينهض به بغير هوى ، ويخف إليه بعقل واع جميع المشتغلين بالعلوم الإنسانية .

ونحن نقول : إن هذا عمل واجب على هؤلاء العلماء لأن موضوعه أمر يمس الإنسانية فى أخص خصائصها .

والأمر يتطلب من العلماء أن يكون لديهم منهج منضبط ومعيار دقيق يمثل فى الحقيقة ميزان الشعرة الذى لا يحتفظ لنفسه بنسبة خطأ مسموح بها مهما كانت هذه النسبة .

وميزان الشعرة الدقيق فيما نرى ، والمعيار الذى لا يخطىء يدور كله حول مصالح الإنسان ، إذ المسألة أولا وأخيراً تمس الإنسان وتدور حول مصالحه .

ومصالح الإنسان فى أقل القليل من العبارات منحصرة فى ثلاث دوائر :

الدائرة الأولى : هى تلك التى تعالج أحواله القلبية وخواطره النفسية وإعتقاداته الوجدانية المتصلة بالكون وما وراء الكون أعنى المتصلة بأصول الكون والإنسان والحياة والمتميزة بل الممتازة فى وجودها عن الإنسان والكون والحياة .

ولا يغرنك ما يدعيه بعض الناس من إنكار لهذه الدائرة ومحتواها ، إذ إن إنكارهم لا يعدو أن يكون قرعاً على الطبول — بجماع اليد — يصم الآذان ولا يشرح الصدور ، أو هو يشبه مهرجاناً عالياً من الضوء الذى يكاد يخطف الأبصار من غير أن يفيد الرائى كشفاً عن حقيقة ما اعتزم أن يراه .

إن هذه الدائرة — إذا أردنا أن نحتكم إلى ميزان الشعرة الدقيق — هى فى الحقيقة القاعدة الصلبة التى يقاس إليها رقى الإنسان وتخلفه[1] ،

(١) سبق أن عالجنا هذه الفكرة فى أكثر من موقف لنا راجع البهائية وسائل وغايات ، المسألة الإجتماعية والحلول المطروحة ، عقيدتنا وأثرها فى الكون والإنسان والحياة وجميعها للمؤلف.

بل هى القاعدة الصلبة التى يقاس إليها تقدم الأمم وتخلفها بل إنها هى القاعدة الأساسية التى بها تكون المجتمعات فى أحسن تقويم ، وبسببها تهبط المجتمعات إلى أسفل سافلين .

والنظام الذى يريد لنفسه الجدة فى المنهج وأسلوب المعالجة ، ويبتغى لنفسه الموضوعية فيما يطرح من قضايا أو يعالج من مسائل تتصل بالإنسان ، لابد وأن يكون على وعى تام بهذه القاعدة أو تلك الدائرة .

الدائرة الثانية : وهى تلك التى تتصل بالإنسان من حيث علاقاته بالإنسان على المستوى الفردى والجماعى ، وهى دائرة لها من الأهمية ما للدائرة الأولى ، فهى لا تقل عنها من حيث لزومها للإنسان وإن كانت هى أدنى منها من حيث طبيعة الموضوع الذى يتصل به كل منهما أو يتخذه كل منهما ميداناً لبحثه .

وهذه الدائرة تنتظم جميع مسائل التشريع الكلية والجزئية على السواء ، بل هى تضم المناهج والقواعد التى تضبط تفكير الإنسان وهو يفقه النصوص التى يؤخذ منها أحكام تلك المسائل الكلية والجزئية على السواء .

وفى هذا الباب بل فى هذه الدائرة واجبات كلية ملزمة ومحاذير عامة ناهية ومانعة تتصل بمعرفة مصدر التشريع وتتصل بالشروط التى ينبغى أن تتوفر فى المشرع إلى غير ذلك مما يعد من البديهيات التى لا تحتاج إلى دليل يقنع العلماء ، بقدر ما تحتاج إلى تنبيه يوقظ الغافلين .

والدائرة الثالثة : هى تلك التى تتصل بعلاقة الإنسان بهذا الكون

بما فيه من مادة وحياة ، فهو مأذون له أن يسير فى الأرض وينظر فى الأشياء وأن يبحث فى الكون ويتأمل فى الكائنات بحيث ينتهى به النظر والتأمل جميعاً إلى هذا النوع العالى من الفقه [وهذا المستوى الراقى من الفهم الذى يوقفه على حقيقة تلك القوانين المبثوثة فى الكون والتى خلقت فيه لتضبط وتحكم مافيه من مادة وحياة .

والإنسان على كل حال مأذون له فى هذا النوع من البحث بل هو مكلف به ، إنه مكلف به حتى يتمكن من الاستفادة بما فى الكون من مادة وحياة ، وهو يستطيع أن يستفيد من الكون على هذا النحو استفادة كاملة ، إذا هو وقف على القانون من تلك القوانين وعرف على وجه اليقين كيف يؤدى هذا القانون وظيفته وكيف يعمل عمله والظروف الملائمة لهذا العمل ، وما الصوارف والموانع التى تمنعه من القيام بوظيفته .

والإنسان يستطيع أن يستفيد من الكون بما فيه من مادة وحياة إذا هو علم أن هذا الكون متاح له ولغيره ، فعليه وعلى غيره أن يحتكموا جميعاً إلى قانون الأخلاق ليخلفوا به كل كشف علمى ، أو اكتشاف لقانون من قوانين المادة والحياة .

والإنسان حين يخلف كشوفه العلمية بالأخلاق يتمكن من غير شك من الانتفاع بالقانون بلا ضرر ولا ضرار .

تلك هى الدوائر الثلاث عرضنا لها بشىء من الاختصار ، لتكون قاعدة نحتكم إليها عندما تختلط الأمور ، وعصا نتوكأ عليها عندما تختل التصاريس أو يظلم الطريق ، وعماد المنتصف عندما نريد أن ننشىء مظلة أمان ترعاها محبة الإنسان لأخيه الإنسان .

وبعد هذه العجالة التى كان ولا بد منها ، نريد أن نستعرض ماقصدنا

إليه فى هذا الحديث عن الديمقراطية عرضاً وتحليلا باعتبار أنها مذهب اجتماعى ، وسياسى وباعتبار أنها مذهب اقتصادى ودولى أياً ما كان معناها أو أياً ما كانت الوجوه التى يمكن أن نقلبها إليها ، أياً ما كان الأمر فإننا نريد أن نتحدث عن الديمقراطية باعتبارها مذهباً أو نظاماً وضعه الإنسان لكى يستغنى به عن الدين فى حل مشاكله وفى قيادة أموره كلها والمتمثلة فيما أسلفنا من دوائر .

حقيقة الديمقراطية :

تسامع الناس قديماً وحديثاً بالديمقراطية مذهبا ونظاماً يتخذه البعض أساساً لتنظيم المجتمع ورعاية مصالحه .

وسيطر هذا النظام وأصبحت له سيادته فى التاريخ الحديث والقديم ، واتسعت الرقعة التى خضعت لهذا النظام فى كل عصر وحين .

والديمقراطية — كلمة إذا ما استعملت أو أطلقت كان لها أكثر من معنى يمكن أن تدل عليه .

فهى يمكن أن تطلق عند أصحابها ويراد منها ذلك النظام السياسى الذى يقوم [على حكم الشعب لنفسه بنفسه مباشرة ، أو بواسطة ممثليه المنتخبين بحرية تامة] .

وهى تطلق عندهم ويراد منها هذا النظام الاجتماعى الذى [يقوم على المساواة وحرية الرأى والتفكير] .

وهى قد تطلق عند معتنقيها ويراد منها هذا النظام الاقتصادى الذى [ينظم الإنتاج ، ويصون حقوق العمال ، ويحقق العدالة الاجتماعية]

وهى قد تطلق عند ذويها ويراد منها هذا النظام الدولى الذى

[يوجب قيام العلاقات الدولية على أساس السيادة والحرية والمساواة][1]

غير أن النظام الديمقراطى لا يكون كاملا من وجهة نظر مفكريه وعلمائه إلا إذا كان من العموم بحيث ينتظم هذه المعانى كلها ، حتى إذا ما أطلق لفظ الديمقراطية كان دالا عليها جميعاً ، وكان كل واحد من هذه المعانى لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر هذا النظام الذى تدل الكلمة عليه ، وتنصرف بالأذهان إليه .

ويشيع فى جنبات هذا النظام ، استعمال بعض الألفاظ التى لها دلالة خاصة على بعض جوانبه ، وعلى جزء مما يشتمل عليه .

فنحن نسمع كثيراً كلمة — الرأسمالية — تشيع على ألسنة الذين يتحدثون عن هذا النظام ، أو يتناولونه بالدراسة والبحث .

وشيوع هذه الكلمة على ألسنة هؤلاء أمر له وجاهته ، ذلك أن — الرأسمالية — بمدلولها يمكن لها أن تعايش المذهب — الديمقراطى — وتنسجم معه ، ولكنه من الخطأ أن نعتقد أن كلمة الرأسمالية — يمكن أن تكون مرادفة — للديمقراطية — بحيث تصلح كل واحدة منها للدلالة على ماتدل عليه الأخرى ، وإنما الصواب فى أن نعلم أن كلمة — الرأسمالية تدل على الجانب الاقتصادى الذى يشتمل عليه المذهب — الديمقراطى — فنحن إذا أطلقنا كلمة — الرأسمالية — لا تدل من المذهب الديمقراطى إلا على هذا الجزء الاقتصادى فقط ، فهى أضيق من حيث ما صدقاتها من هذه الكلمة التى تدل على المذهب بتمامه وهى — الديمقراطية — .

وهناك بعض الألفاظ والكلمات المستعملة فى المجتمعات الديمقراطية ،

(١) راجع جميل صليبا المعجم الفلسفى — ط بيروت ١٩٧٨ — جـ ١ ص ٥٦٩ ، ٥٧٠ .

أو التى تدور على ألسنة وأقلام المتحدثين والكاتبين عن المذهب الديمقراطى .

ومن هذه الكلمات وتلك الألفاظ كلمة — الليبرالية .

وكلمة — الليبرالية — بجميع اشتقاقاتها تدور مادتها كلها على معانى الحرية والسيادة ومايشبههما .

والكلمة لارتباطها بمعانى الحرية والسيادة كانت تعد من ألفاظ المديح والإطراء إلى أن ظهر على الملأ عيوب المذهب الديمقراطى ، فأصبحت الكلمة تطلق للذم . وإظهار النقيصة ، ولفت النظر إلى أماكن العيوب .

وكلمة — الديمقراطية — على أى حال قد أطلقت فى التاريخ المعاصر والقديم ، واستعملها أصحابها من الساسة والمفكرين للدلالة على ما ذكرناه .

وللمرء أن يتساءل وهو يتحدث عن معنى الكلمة ودلالتها ، هل الكلمة بالفعل قد وضعت حين وضعت للدلالة على هذا المعنى ؟ ثم إنه إذا قدر لنا أن نتأمل التاريخ القديم ، لنرقب تطبيقات هذا المذهب فيه ، هل سننتهى بالفعل إلى أن هذه الكلمة قد وضعت خصيصاً لما يذكره الآن مفكرو هذا المذهب ومصطنعوه ؟

للإجابة على هذين السؤالين ومايشبههما ، يتحتم علينا أن نعود إلى بيئة اليونان وهى البيئة الأولى التى شهدت ميلاد هذه الكلمة ، واليونانيون هم المجتمع الأول الذى أرضع هذا المصطلح لبانه ، وهدهده بين ذراعيه حتى شب عن الطوق ، ثم خضع له واعتبره نظاماً له لا يعدوه .

والكلمة فى بيئتها الأولى مكونة فى مقطعين هما (ديموس — وكراتوس) .

و (ديموس — وكراتوس) يعنيان فى اللغه اليونانية — الشعب، والسلطة — أو الشعب ، والحكم ، والكلمتان بعد تركيبهما إنما يعنيان : حكومة الشعب أو السلطة الشعبية ، أو ما شابه ذلك من المعانى .

وهذا التفسير اللغوى للكلمة لا يفهم فهماً نظرياً مجرداً على وجه من وجوهه المحتملة ، مع إهمال الوجوه الأخرى إلا بضرب من الاعتساف المقصود أو غير المقصود .

لكنه يمكن أن يفهم على وجه من الوجوه دون بقية الوجوه ، إذا كان لهذا الوجه ما يرجحه على غيره ، وما يجعلنا نعتمده دون سواه .

والاحتمالات التى يمكن أن تدل عليها الكلمتان بعد تركيبهما ، احتمالان على وجه الإجمال ، وأكثر من احتمالين على وجه التفصيل .

فمن الاحتمالات التى تدل الكلمتان عليها ، أن الشعب يحكم نفسه بنفسه على وجه الاستقصاء ، وطبقا لهذا الاحتمال ، فإنه يجب أن يكون كل واحد من أفراد الشعب مشاركا فى السلطة بجميع معانيها . بحيث يكون له فى جميع السلطات ، أو بعضها على الأقل تواجد فعلى ، ولا يجوز فى هذه الحال أن تهمل السلطة اعتبار فرد من الأفراد ، أو جماعة من الجماعات .

والاحتمال الثانى أو الوجه الثانى من الوجوه التى تدل عليها كلمتا (ديموس — وكراتوس) بعد تركيبهما ، وهو أن الشعب يحكم بواسطة ممثليه الذين اختارهم التعبير عنه بحرية لا يشوبها جبر ، وباختيار لا ينتقص منه أحد من الناس أو ظرف من الظروف .

وهذان الوجهان اللذان تصلح الكلمة المركبة للدلالة عليهما أو على أحدهما يمثلان الدلالة الإيجابية للكلمة .

على أن هناك نوع من الدلالة السلبية لهذه الكلمة اليونانية المركبة ،

كأن نقول : إن كلمة — الديمقراطية — تشير إلى نوع من الحكم لا ينفرد به فرد من الأفراد على وجه الاستبداد ، ولا تستقل به طائفة من الطوائف كطائفة الرهبان ، أو طائفة العشائر والأشراف ، ولا يستحوذ عليه فرد من الأفراد مستعملا لقوته ، أو ملوحاً بالاقتدار على نحو ما يظهر من الحكم العسكرى ، أو ما شابه ذلك من الأحكام .

ونحن نرى من هذا الوجه أن له دلالة سلبية بمعنى أنه يدل على نوع من الحكم مخالف لنوع الأحكام التى أشرنا إلى بعضها ، بحيث يكون نافيا لحكم الفرد الاستبدادى وحكم الأشراف والعشائر ، والحكم العسكرى .... إلخ .

ونحن حين نتأمل هذه الوجوه ، ونتبصرها واحداً بعد واحد ، يظهر لنا أمور لم تكن قد ظهرت لنا بادىء الرأى ، خاصة إذا أخذنا التاريخ فى الاعتبار ، وأخذنا فى الاعتبار كذلك الجانب التطبيقى لهذا المذهب عبر العصور ، لاسيما العصر الأول فى بيئة اليونان .

وها نحن نتأمل هذه الوجوه واحداً بعد واحد .

١ — ففى الوجه الأول : الذى يقضى بأن جميع أفراد الشعب يتولون السلطة بأنفسهم ، نجد أن الكلمة — الديمقراطية — وإن كانت تدل عليه بالاحتمال دلالة لغوية ، فإن التاريخ يقضى بأنه لم يشهد تطبيق هذا المذهب بهذا المعنى فى عصر من العصور ، حتى فى عصر المدن الصغيرة فى اليونان .

وإننا لنخالف فى الرأى بعض الذين كتبوا حديثا ، ونقلوا عن المدن اليونانية الأولى ، والتى كانت كل واحدة منها تحكم حكماً مستقلا ، وتمثل وحدة سياسية بعينها ، أنها قد طبقت المذهب الديمقراطى بمعنى حكم جميع الشعب لجميع الشعب ، الأمر الذى نحسب أنه لم يكن له وجود فى أمة من الأمم .

ومن هؤلاء الذين نخالفهم فى الرأى الأستاذ محمد قطب ، حيث قال :

[وأول من مارس الديمقراطية هم الإغريق فى مدينتى أثينا وإسبرطة، حيث كانت تقوم فى كل من المدينتين حكومة (يطلق عليها اصطلاحاً اسم «حكومة المدينة» أى الحكومة التى تقوم فى مدينة واحدة مفردة) وكان كل أفراد الشعب من الرجال فى كل من المدينتين يشاركون فى حكم المدينة، فيجتمعون فى هيئة «جمعية عمومية» فيتشاورون فى كل أمور الحكم، فينتخبون الحاكم، ويصدرون القوانين ويشرفون على تنفيذها، ويضعون العقوبات على المخالفين.

فكان «حكم الشعب» مطبقا بصورة مباشرة فى كل من المدينتين، وكانت التسمية منطبقة على الواقع انطباقاً كاملا][1].

وإذا كنا قد خالفنا هذا الرأى، فإننا قد وافقنا فى هذه المخالفة بعض الكتاب المعاصرين الذين تناولوا مثل هذا الرأى بالنقد والتمحيص.

ومن الذين وافقناهم فى الرأى الأستاذ «عباس العقاد» فهو يقول:

[من تجارب الحكومات التى سميت باسم الحكومات الديمقراطية فى بلاد اليونان والرومان يبدو لنا أن الحكومة التى يتولاها الشعب بنفسه لم توجد قط، ولا يمكن أن توجد، ولو كان الشعب قليل العدد كما كان فى المدن اليونانية][2].

والذاهبون إلى القول بأن — الديمقراطية — بمعنى حكم جميع الشعب لجميع الشعب، لم يكن لها وجود من الناحية العملية تؤيدهم شواهد التاريخ، خاصة فى أكثر البيئات احتمالا لظهور مثل هذا النوع من التطبيق، وهى بيئة اليونان الأولى.

(١) مذاهب فكرية معاصرة.. محمد قطب — الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م ط. دار الشروق. ص ١٧٨.

(٢) عباس محمود العقاد (الديمقراطية فى الإسلام) ط. دار المعارف المصرية — الطبعة السادسة — ص ١٢.

فبيئة اليونان كانت منقسمة إلى مدن، كل مدينة تعد دولة مستقلة لها حاكمها، ولها هيأتها التشريعية، ولها أسلوبها ونظامها الاجتماعى، ولها صورها السياسية التى تحدد البقعة التى يقوم عليها رعاياها.

والشىء العجيب أن أول مدينة طبقت النظام الديمقراطى فى البيئة اليونانية هى مدينة «اسبرطة» وهى سابقة فى هذا التطبيق على مدينة «أثينا» التى عاش على أرضها عمالقة الفلاسفة والجهابذة من العلماء المشاهير.

ظهر النظام الديمقراطى فى مدينة «اسبرطة» وكان نشأة هذا النظام على يد عالم من علمائها يسمى «ليكرغ» وكان ظهوره فى القرن الثامن قبل الميلاد.

وحين تحمس «ليكرغ» لإصلاح المدينة التى يقوم بها كان عليه أن يستشير الآلهة فيما هو مقدم عليه، ويستشيرهم على وجه الدقة فى النظام الذى ينبغى أن يطبق على سكان مدينة «اسبرطة».

وذهب «ليكرغ» إلى معبد «دلفى» واستشار الآلهة فأكد له الوحى أنه محبوب الآلهة، وأنه مأذون له من قبلهم فى وضع النظام.

وخلاصة النظام الذى انتهى إليه «ليكرغ» أنه يقوم على رأس النظام كله ثلاثون من ذوى الرأى والحكمة، يكون من بينهم ملكان لهما سلطات واسعة فى أيام الحرب، وليس لهم امتياز بكبير سلطان عن سائر الرفاق فى أيام السلم.

وأسلوب اختيار هؤلاء الثلاثين كان أسلوباً يناسب بيئة اسبرطة حينئذ، وخلاصته أن يأتى بالكتبة والموظفين، ويوضعون فى بناء حيث لا يتمكنون من رؤية من بخارجه، ويأتى بأهل المدينة من الرجال فيوضعون خارج البناء، ويعرض المرشحون للقيادة واحداً واحداً على الجماهير فالذى يحظى بقدر أكبر من التصفيق والإعجاب والضجيج من الجماهير

يسجله الكتبة فى أعلى الدرجات ، من غير أن يرى الكتبة الجماهير، وإنما يسمعون ضجيجهم من الخارج فحسب، ويأخذ الكتبة فى ترتيب المرشحين على حسب درجاتهم وأصبائهم من الضجيج والإعجاب .

وبهذه الطريقة يتم اختيار الأعضاء الذين يوكل إليهم تطبيق التشريع، وممارسة السلطة ، نعم تطبيق التشريع من غير أن يكون لهم حق التشريع، فالتشريع يقوم بوضعه لهم «ليكرغ» حتى ولو لم يرض عنه قادة الشعب وزعمائه ، فقادة الشعب وزعماؤه قد يعارضون ما شرعه «ليكرغ» ولا تغير معارضتهم من الأمر شيئا ، فعلى سبيل المثال : إن «ليكرغ» قد اتخذ قراراً وسن تشريعا يلزم القادة والزعماء الثلاثين أن يجمعوا جميع ممتلكاتهم ، ويقتسموها بينهم بالسوية ، لا يمتاز من بينهم واحد على سائرهم ، وقد عارضه فى هذا التشريع القادة والزعماء ، وطاردوه حتى أوشكوا أن يقتلوه ، لولا أن الشعب قد حماه منهم وأجاره من غضبتهم .

هذا وإن التطبيق لهذه القوانين وتلك التشريعات من سلطة هؤلاء الزعماء الثلاثين ، يطبقونها بعد أن تشرع لهم من قبل «ليكرغ» وتصبح نافذة المفعول على الشعب ، سواء رضى الشعب أو أبى .

وإباء الشعب واعتراضه لا يبلغ من أمر القوانين شيئا ، فإذا ما تعارضت السلطتان، سلطة الشعب وسلطة الزعماء الثلاثين فى تطبيق قانون من القوانين ، كان الأمر النافذ لهؤلاء الثلاثين، ولو رغمت أنوف الجماهير، الأمر الذى يجعلنا نتصور أن الحكم المغلف بالديمقراطية فى مدينة «اسبرطة» قد سار فى القنوات الأرسطوقراطية إلى أقصى مدى .

وفى البيئة اليونانية مدينة أخرى هى مدينة «أثينا» قد رفعت هى الأخرى شعار الديمقراطية ، بمعنى الحكومة الشعبية ، أى حكم الشعب لجميع الشعب .

وهذه الدعوى العريضة تفقد مصداقيتها حين نعلم أنه لم يكن متاحاً لجميع الناس المشاركة فى الحكم ، إذ لا حق للنساء ولا للعبيد ولا للأجانب من المشاركة فيه، ويقتصر حكم الشعب على المواطنين فقط، وحق المواطنة يمنح لبعض سكان أثينا دون البعض ، الأمر الذى يسلب الديمقراطية أعز ما تملك وهو دعوى المساواة بين جميع الناس الذين يشملهم هذا النظام .

وهناك جانب آخر ينبغى أن نشير إليه هنا ، وهو : أن العلماء والمفكرين من نحو أرسطو وأفلاطون، لم يكونوا راضين عن هذا النظام كل الرضى ، ذلك أنهم حين ينظرون إليه من حيث الواقع العملى، يجدون أن هذا النظام يؤدى حتما إلى الحكم الدكتاتورى .

وهم حين ينظرون إليه من الناحية النظرية يجدون أنه بيئة خصبة لتسلل العامة والبسطاء إلى المراكز العليا فى الدولة ، من غير أن تكون لهم الخبرة والمهارة ، ومن غير أن يتمتعوا بالحكمة والحنكة ، ومن غير أن يكون لهم بصر بما يوكل إليهم من الأمور ، وهى جميعها أمور خطيرة تورد الأمة موارد الهلكة ، وتدفع بها إلى مهاوى الضلال[1] .

ولا تمتاز «أثينا» عن «اسبرطة» فى مجال التفريق بين حق التشريع وبين حق تطبيق التشريع .

فإذا كانت «اسبرطة» قد جعلت حق التشريع لشخص واحد هو «ليكرغ» .

---

(١) راجع عباس العقاد (الديمقراطية فى الإسلام) ص ١٤ وما بعدها د. عبد الكريم أحمد (أسس النظم السياسية) ط الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية ١٩٧١ ، ص ٢١ وما بعدها .

فقد بدأت حركة الديمقراطية فى « أثينا » وهى تمنح حق التشريع لشخص واحد هو « سولون » ثم فى كلتا المدينتين يمنح حق تطبيق التشريع لجماعة خاصة دون سائر الطوائف ، والتمييز بين حق التشريع ، وحق تطبيق التشريع ، تمييز يعيب النظام ، ويأتى على بنائه من القواعد ، ويجعل التمسك بالديمقراطية تمسك بلفظ أو بمبدأ قد فرغ من محتواه .

وهذا العيب نفسه تجده باديا للعيان حين نقرأ فى المجتمع الرومانى « آثار جو ستنيان »[1] .

وتنتهى بنا هذه الحقائق كلها إلى نتيجة مؤداها أن افتراض دلالة الديمقراطية على الحكومة الشعبية بمعنى : أن كل عضو فى نظام يمارس حقه فى التشريع وفى تطبيق التشريع ، افتراض لا يثبت أمام الاختبار ، لا من الناحية النظرية ، ولا فى نماذج الحكم التى شهدها الناس عبر عصور التاريخ .

٢ — والوجه الثانى : الذى تدل عليه الكلمة بالاحتمال ليس بأكثر حظا فى مجال الوجود ، وفى التحقق التاريخى من النموذج السابق عليه .

إذ إن حقيقة الاحتمال الثانى كما بينا هو أن الكلمة — دايمقراطية — تطلق ويراد منها الحكومة الشعبية بمعنى : أن هذا اللون من التنظيم ، يحكم فيه الشعب بواسطة ممثلية الذين وصلوا إلى مراكز القيادة بواسطة الانتخاب والاختيار الحر المباشر .

---

(١) راجع فى العربية « مدونة جوستنيان فى الفقه الرومانى » يتبعها نظام للمواريث وضعه جوستنيان ، ويليها بعض قواعد وتقريرات فقهية رومانية وبعض تقريرات أخلاقية — نقله إلى العربية عبد العزيز فهمى — عالم الكتب . بيروت ، بدون تاريخ .

وفى ظل هذا النظام — كما يتصور واضعوه — يتحقق لجميع المواطنين الذين هم رعايا الدولة فى هذا النظام الحرية المطلقة ، والمساواة التامة ، والأخوة التى لا تترك مجالا للحقد ، ولا فرصة للاستغلال .

ومن يتأمل هذا النموذج يجد أنه لا وجود له فى غير خيال الحالمين ، وهو لا يشتمل على معنى من المعانى يملأ تجويف هذه الكلمات البراقة التى يتعلق بها كل مستبد يستر بها استغلاله ، ويغلف بها أهدافه الحقيقية التى لا تخطىء مصالحه الذاتية .

وقبل أن نتطرق إلى بيان أسباب إستحالة وجود مثل هذا النظام ، نريد أن نستعير هذه القاعدة من بعض الكاتبين فى النظم الإجتماعية وأشكال الحكم وفلسفة كل نظام .

ونحن نريد أن نستعير هـذه القاعدة ونقدمها على بيان ما نراه من أسباب وراء إستحالة تحقق هذا النموذج لمالها من واقعية ، وما يكتنفها من وضوح .

وهذه القاعدة هى : [إن كل التنظيمات الكبيرة الحجم تشهد نموا كبيرا فى جهازها الإدارى ، نموا يستبعد تحقيق ديمقراطية داخلية حقيقية ، برغم ما تعتنقه هذه التنظيمات من أيديولوجيات تؤكد المساواة وتكافؤ الفرص والديمقراطية][1] .

وهذه القاعدة حين نتأملها نجدها تنطوى على معظم الأسباب التى نحاول أن نفصل فيها نوعاً ما من التفصيل :

---

(١) انظر د/السيد الحسينى فى الفصل الذى يصور فيه رأى « روبرت مشيلز » من كتابه النظرية الإجتماعية ودراسة التنظيم — الطبعة الرابعة ١٩٨٣م — ط دار المعارف — سلسلة علم الإجتماع المعاصر — الكتاب الثامن عشر — ص٦٢ .

ومن بين الأسباب التى تجعلنا نقرر أن هذا اللون من التنظيم لا يوجد إلا فى خيال الحالمين :

(ا) أن هذا النظام يشتمل على معادلة صعبة يصعب على المرء حلها أو التعامل معها ، فهو بمقتضى بنائه النظرى يفرض أن يقوم العمال والفلاحون وهم البسطاء من الناس بالمشاركة فى وضع التشريع والمساهمة فى تطبيقه ، ووضع التشريع وتطبيقه ينطوى على أمور من التعقيد تبلغ مبلغا عظيما لا يقوى على التعامل معها ، إلا من كانت له دربة عالية ، وثقافة واعية ، وبصر عظيم بدقائق الأمور ، وهو أمر لا يقدر عليه البسطاء من الرجال والنساء ، وعلى النظام والحالة هذه أن يختار بين أن يضحى بأساس من أسسه النظرية فيقضى على شخصيته ووجوده ، أو يحتفظ بمثله من أساس نظرى فيضيع الشعوب ، ويذرى بمثلها من حاضر ، وما تتطلع إليه من أمل فى المستقبل .

(ب) ومن الأسباب التى تجعل هذا النموذج من الديمقراطية مستحيل الوقوع ما يظهر لنا عندما نتأمل النماذج المختلفة للتنظيم ، والتى يدعى أصحابها أنهم آخذون بمبدأ الديمقراطية من أنهم جميعا قد فشلوا فى العثور على الأسلوب الصحيح ، والطريق المأمون العواقب لاختيار الأعضاء الحقيقيين الذين يمثلون الأمة تمثيلا حقيقيا منزها عن كل تزييف ، ومبرأ من كل دجل أو مساومة .

(جـ) على أنه ينبغى أن نكون على وعى كامل بأن المجتمعات خاصة الكبير منها يحتاج إلى جهاز إدارى يقوم على تطبيق هذا النظام ، وهذا الجهاز الإدارى له سلطة مركزية عالية يفرض من خلالها على سائر أفراد الشعب أن ينفذوا أوامر صارمة لا علاقة لها برضى رعايا هـذا التنظيم أو سخطهم .

وعلماء النفس المحدثون حين درسوا الجوانب النفسية للقادة والزعماء

فى التنظيمات الديمقراطية ، ظهر لهم أن الفرد حين يصل إلى مكان القيادة يطرأ عليه من التغييرات النفسية ، ما يجعله يشتد إيمانه بنفسه إلى الحد الذى يجعله ينسب النظام كله لشخصه ، ويجعله متمسكا بمكانته الإجتماعية ، ومركزه فى القيادة تمسكا يجعل التفريط فى هـذه المكانة أمرا بالغ الصعوبة .

وهذا التغير النفسى ينعكس بالسلب على النظام كله خاصة إذا علمنا أن مجموع الإداريين فى النظام هم المتحكمون فى الإنتخابات ، واختيار ممثلى رعايا هذا التنظيم ، وهم كذلك المتحكمون فى قنوات الاتصال ، فلا يمر منها إلا ما يريدون .

ونحن حين نتأمل هؤلاء القادة من الناحية الإجتماعية ، نجد أنهم بعد أن يحتلوا مراكزهم فى التنظيم يقتربون رويداً رويداً من الصفوة ، وتصبح لهم مصالح تشبه مصالحهم تمكنهم مراكزهم القيادية من تحقيقها .

ولذا فإنه لا يجوز لنا أن ننتظر من هؤلاء القادة أن يكونوا حريصين على التجديد أو عندهم شىء من الميل إلى الثورية ، بل إن الذى يجب علينا ، ولا يجوز لنا سواه أن نؤمن إيمانا جازماً بأن هؤلاء القادة سينقلبون تقليديين ومحافظين يحاملون الحكومة ، حتى لا ينفسخ النظام ، وتضيع مصالحهم وسط ركام ما ضاع من النظام .

ولهذه الأسباب وغيرها قرر الجمهرة من العلماء أن هذا النظام قد فرغ من معناه الحقيقى وصفاته الإيجابية ، ولا تحقق له إلا فى أذهان الطوبيين من الفلاسفة ، أو فى خيال الحالمين من الشعراء ، فهذا مشيلز قد [أوضح أن الديمقراطية الحقيقية مطلب عسير التحقيق فى التنظيمات الكبيرة الحجم ، خاصة إذا ما كانت هذه الديمقراطية تعنى مشاركة كل أعضاء التنظيم فى العمل السياسى المتعلق بإصدار القرارات] والسبب عنده يرجع [إلى أن نمو التنظيمات يؤدى إلى ضرورة ظهور ضبط مركزى يمارسه جهاز إدارى ، وهذا

الجهاز يتولى بدوره أمورا خطيرة مثل الانتخابات والمساومات، كما كشف مشيلز فى موضع آخر عن أن صعوبة تحقيق الديمقراطية ترجع أيضا إلى فشل التنظيم فى اكتشاف الوسائل التى تضمن تمثيل الآراء المعبرة عن أعضاء التنظيم. وفضلا عن ذلك تظهر صعوبة ممارسة الديمقراطية فى التنظيمات التى تتصارع مع تنظيمات أخرى فمثل هذا الصراع يفرض بطبيعته وجود قيادة حازمة تفرض اتباع الأوامر والتعليمات بدقة متناهية](١).

وهذا جميل صليبا يقول: [... فمعنى الديمقراطية إذن سيادة الشعب، وهى نظام سياسى تكون فيه السيادة لجميع المواطنين لا لفرد، أو لطبقة واحدة منهم، ولهذا النظام ثلاثة أركان:

الأول: سيادة الشعب.

والثانى: المساواة والعدل.

والثالث: الحرية الفردية والكرامة الإنسانية.

وهذه الأركان الثلاثة متكاملة، فلا مساواة بلا حرية، ولا حرية بلا مساواة، ولا سيادة للشعب إلا إذا كان أفراده أحرارا.

وهذا كله يدل على أن الديمقراطية نظام مثالى تتجه إليه الأحلام، ولكنه لا يتحقق فى الواقع على صورة واحدة من التنظيم. إن كل نظام سياسى يعتبر إرادة الشعب مصدرا لسلطة الحكام هو نظام ديمقراطى، إلا أن إرادة الشعب فى الواقع هى إرادة الأغلبية، وفى ذلك كما لا يخفى مجال لسيطرة طبقة على أخرى لا يمكن اتقاؤها إلا بمراعاة أحكام القانون](٢).

(١) المرجع السابق ص ٦٢، ٦٣.

(٢) جميل صليبا — المعجم الفلسفى ج ١ ص ٥٦٩، ٥٧٠.

وتختم هذه النقول بهذه القاعدة الجامعة من كلام «برتراند راسل» قال: [إن الكلمات والشعارات تظل حية مدة طويلة بعد أن يكون سير الأحداث قد جردها من المعانى](١).

تلك هى بعض أقوال العلماء قد اجتزأناها لنؤكدبها رأيا ارتأيناه فى احتمال من الاحتمالات التى يجوز لكلمة «الديمقراطية» أن تدل عليه.

ويتبين مما ذكرناه الآن وماذكرناه قبل أن «الديمقراطية» بمعنى اشتراك جميع الشعب فى الحكومة وتقرير المصير. ليس له وجود فى عمر التاريخ، كما يتبين أن «الديمقراطية» بمعنى أن الأمة من الأمم تحكم بواسطة ممثليها الذين يوكل إليهم تحقيق العدالة والمساواة، وتحقيق الحرية الفردية والجماعية لجميع رعايا النظام هو الآخر ليس له وجود فى غير أحلام الحالمين، أو خيال المتأملين.

فهل للكلمة بعد ذلك مدلول إيجابى يحتم أن تدل عليه، ويكون مطروحا للتأمل والمناقشة؟.

٣ — نعم هناك احتمال ثالث تدل الكلمة عليه بالاحتمال وهو وإن لم نكن قد أشرنا إليه من قبل إلا أنه على أية حال احتمال من الاحتمالات القابلة للنظر، والمطروحة للبحث.

وهذا الاحتمال هو أن كلمة «الديمقراطية» قد تطلق ويراد منها تلك الحكومة التى يرضى عنها الشعب، ويخضع لحكمها من غير أن يجد فى الخضوع غضاضة تحمله على رفضها، أو يشعر بظلم يجد من نفسه حاجة لرده، أو شعور بالرغبة فى إصلاح الأسباب المؤدية إليه.

(١) نقلنا هذا النص لـ «برتراند راسل» من كتاب الديمقراطية والشرعية — تأليف تشيجفا درزى — ترجمة سيد الملاح — الطبعة الأولى يناير ١٩٧٦م — ط دار الثقافة الجديدة — ص١٩٧.

وهذا الاحتمال قد يكون مقبولا من وجه ، ولكنه مرفوض بشهادة التاريخ من عدة وجوه.

فالتاريخ الثبت يؤكد أن هناك كثيرا من الأمم قد خضعت بغاية الرضى لبعض الأحكام الدكتاتورية فى حقب كثيرة من الزمن، بل والأكثر من ذلك أن بعض الشعوب قد تعدت حالة الرضى فى الخضوع للحكم الدكتاتورى إلى حالة الشعور بأن الخضوع لهـــذا الحكم ، أو ذاك من الأحكام الدكتاتورية يعد واجبا دينياً، يثاب فاعله، ويعاقب تاركوه ، إذ هو لون من العبادة التى لا يكتمل تدين المرء بدونه.

وعصور التاريخ ملأى بمثل هذه النماذج من نحو علاقة المرؤسين برؤسائهم فى دولة الفرس قبل الإسلام ، وفى العصور المختلفة للفراعنة فى مصر ، وفى تعاقب الدهور فى الحضارة البابلية وغير ذلك ، مما لم نذكره، وهو يشبه ماذكرناه فى الدلالة على المراد[1].

هذا وإن المتأمل فيما ذكرناه إلى الآن يجد أننا قد ذكرنا جميع الاحتمالات التى تدل عليها كلمة «الديمقراطية» دلالة بالإيجاب وناقشناها جميعا ، وثبت من النقاش أن جميع النظم التى تدعى أنها «ديمقراطية» لا تحتوى على وصف من هذه الأوصاف التى تشتمل عليها الوجوه السابقة ، فهى لم يخلص لها حكم جميع الشعب لجميع الشعب ، ولم يخلص لها أن الشعب يحكم بواسطة ممثليه ، ولم يخلص لها أن «الديمقراطية» تدل على تلك الحكومة التى يرضى عنها الشعب غاية الرضى . فلم يبق أمامنا ونحن نبحث عن مـــدلول كلمة «الديمقراطية» ونكشف عن حقيقتها ومعانيها إلا أن نبحث عن احتمال آخر غير ماذكرناه من احتمالات ، بحيث يصلح هذا الاحتمال أن يكون مدلولا حقيقيا لكلمة «الديمقراطية» .

---

(١) راجع عباس العقاد ، الديمقراطية فى الإسلام ، مرجع سبق ذكره .

٤ — والذى يحقق لنا هذه الغاية فيما نرى هو هذا الاحتمال الرابع ، وهو ما أشرنا إليه من قبل فاعتبرناه قسما برأسه يقابل الأقسام الثلاثة الماضية مجتمعة ، وقد قلنا من قبل أن هذا الاحتمال يدور حول الدلالة السلبية للكلمة ، فكلمة «الديمقراطية» طبقا لهذا الاحتمال تطلق ويراد منها كل حكم منزه عن دكتاتورية الفرد ، وتسلط هيئة من الهيئات من نحو الحكم العشائرى أو الطائفى ، وتسلط صفة من الصفات التى يرتديها بعض الناس من نحو الحكم العسكرى .

وهذه الدلالة السلبية للكلمة : ربما تكون أوقع الدلالات جميعا من حيث أن غيرها معترض عليه ، وأنها لا اعتراض عليها.

غير أن هذه الدلالة السلبية للكلمة فيها من الاتساع ورحابة الصدر مايجعل الفرصة متاحة أمام عدة من النماذج التى ترفض الأحكام الدكتاتورية أو التسلطية أو النوعية ، وتظهر هـــذه النماذج جميعها متسربلة برداء «الديمقراطية» من غير أن يكون على واحد منها اعتراض يزعزع من صدق دلالتها.

وطبقا لرحابة الصدر عند هذه الكلمة على نحو ما بيناه. يتوقع الباحث — ولاشك — أن هناك عدة من النماذج يمكن له أن يدرسها فى إطار «الديمقراطية» كما أنه طبقا للتحليل السالف الذكر ربما تفرض عليه نماذج تدعى أنها «ديمقراطية» على معنى من المعانى الإيجابية للكلمة ، وهى فى الحقيقة لاتثبت أمام النقد ، ولا تستطيع أن تثبت هويتها الديمقراطية أمام أعين الناظرين.

والصفحات القادمة بمشيئة الله ستتكفل بعرض نماذج من هذا الصنف وذاك تؤكد للقارىء صدق ماذكرناه.

طبيعة الديمقراطية على نحو ماهى عليه فى الواقع :

ولكن قبل ذلك ينبغى أن نعرض إلى طبيعة الديمقراطية على نحو ما يدعيها أصحابها منذ فجر التاريخ وإلى أكثر العصور حداثة .

وقبل أن نتعرف على الطابع العام للديمقراطية يجب أن نشير إلى أن عظمة المذاهب فى أن تكون قوانينها منتزعة من المبادىء التى تعتمد عليها ، وممنوحة للإنسانية جمعاء بعد أن يكون الحوار الفكرى قد عمل عمله فى صياغة هذه القوانين وفى فهمها ، وفى بيان نفعها ، وقلة ضررها أو إنعدامه .

والقوانين حين تكون قائمة على الحوار الفكرى ، وحين تشمل الإنسانية بغير تمييز ولا تفرقة ، تكون فى هذه الحال قوانين علمية يفرضها العقل ولا يحتمها الواقع ، ويمنحها الفكر ولا تفرضها الضرورة العملية .

ويكون لهذه القوانين من القيمة بمقدار ما يتوفر لها من الصفة العلمية وبمقدار ما يتاح لها من الإتساع والشمول .

هذه قاعدة عامة لا يختلف عليها بين العلماء ، وإنما هم يسلمون بها غاية التسليم .

ونعود إلى الديمقراطية من جديد فنسأل عن القدر الذى توفر لها لقوانينها من العلم والشمول حتى نحكم لها أو عليها ، وبين قيمتها بين القوانين الاجتماعية .

والعلماء الباحثون فى الديمقراطية عبر التاريخ يؤكدون أنه ما من عصر من العصور ظهرت فيه الديمقراطية إلا وكانت ضرورة عملية

اقتضاها الواقع فى المجتمع الذى أقيمت فيه ، ولم تكن فى يوم من الأيام حقيقة علمية يقتضيها الفكر وتنشأ عن الحوار بين العقول ، ولم يتوفر لقانون من قوانينها فى عصر من العصور أى قدر من الإتساع أو الشمول بحيث يقال عنه أنه قانون عالمى أو إنسانى شامل .

ونحن بالقطع لن نحاول استقصاء التاريخ كى نثبت هذه الضرورة أو نؤكد هذه الحقيقة ، وإنما يكفينا أن نشير إلى « ديمقراطية » « اسبرطة » و « أثينا » فى اليونان لننتقل بعدها إلى « الديمقراطية » عند الرومان ، ومنها إلى « الديمقراطية » فى أوربا فى عصورها المتعاقبة إلى عصرنا الذى نعيش فيه .

وما من عصر من هذه العصور نقف عنده فى بيئة من البيئات تدعى أنها تطبق « الديمقراطية » وتصطنعها نظاما اجتماعيا للحياة ، إلا ونجد أن هذا قد لجأ إليه مصطنعوه باعتباره هو الحل الوحيد لبعض المشكلات التى لا تحل إلا باللجوء إلى الجماهير ، واللعب بعواطفهم ، ودغدغة آمالهم وتطلعاتهم ، ونحن نجد فى الوقت نفسه أن مصطنعى هذا النظام ليسوا جادين فى منح مبادئه المعلنة من غير تفرقة أو استثناء ، الأمر الذى يؤكد لنا : أن هذا النظام فى طابعه العام يعد من قبيل العمليات التى تقتضيها ضرورة الواقع ، ولا يعد من قبيل العلميات التى تقتضيها ضروريات الفكر ، وموجبات الحوار[1] .

يقول عباس محمود العقاد : [... من هذه الخلاصة السريعة نرى أن الديمقراطية كانت فى اليونان القديمة من قبيل الإجراءات أو التدبيرات السياسية التى تتقى بها الفتنة ، ويستفاد بها من جهود العامة فى أوقات الحرب على الخصوص — ولم تكن هذه الديمقراطية مذهباً قائماً على

(١) راجع محمد قطب ـ مذاهب فكرية معاصرة ـ ص١٨١ وما بعدها .

الحقوق الإنسانية أو منظوراً فيه إلى حالة غير حالة الحكومة الوطنية ، فهى على الجملة إجراء مفيـــد وتدبير لا محيد عنه لاستقرار الأمن فى الدولة][1] .

الديمقراطية الرأسمالية فى أساسها الذى تعتمد عليه :

وسنحاول أن نختار هنا نموذجاً من النماذج التى ادعى لها أنها « ديمقراطية » بالمعنى الإيجابى للكلمة ، وأعنى به الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية » .

وقد قصدت هنا إلى إبراز هذه الأوصاف أو الألقاب الثلاثة لهذا النموذج وهى : «الديمقراطية» و«الرأسمالية» و«الليبرالية» لأذكر بما ذكرته قبل من أن هذا النظام الذى يفرض نفسه ، وتقف خلفه هـــذه القوة السياسية الهائلة ، وتحميه تلك القوة العسكرية الضخمة له وجوه ثلاثة موهمة وخادعة لا ينفصل بعضها عن بعض ، وكل وجه من الوجوه يعبر عنه لفظ من الألفاظ التى يأخذ بريقها بالأبصار ، ويستولى سحرها على الألباب ، وهـــذه الوجوه الثلاثة التى يختص كل لفظ منها بلفظ من الألفاظ هى : الوجه السياسى ، ويعبر عنه بـ « الديمقراطية » ، والوجه الاقتصادى ويعبر عنه بـ « الرأسمالية » ، والوجه الاجتماعى ويعبر عنه بـ«الليبرالية» .

ويخطىء غاية الخطأ من يظن أن : «الديمقراطية» شىء و « الرأسمالية » شىء ، و «الليبرالية» شىء ، وأنها جميعاً ألفاظ تعبر عن معانى متغايرة

(١) الديمقراطية فى الإسلام ـــ عباس محمود العقاد ـــ ص ١٧ ـــ وانظر الديمقراطية والشرعية تأليف تشيجفا درزى ـــ ترجمة سيد الملاح ص ١٩٥ وما بعدها .

يخطىء الخطأ كله من يعتقد ذلك ، أو يميل إلى تصديقه ، وذلك أن هذه الألفاظ الثلاثة إنما تدل على وجوه مختلفة لشىء واحد هو المذهب الذى يعرفه الناس ، ويعرفون أنه إنما قد انتشر وذاع لاعتماده أولا على هذه المبادىء الخادعة ، ولاعتماده ثانيا على تلك القوة الضاربة التى تحميه ، وتحمل الناس على الإيمان به ، وتزيح من طريقه جميع العقبات أو المعوقات .

جاء فى البروتوكول الأول من بروتوكولات حكماء صهيون ما يؤكد هذا الذى ارتأيناه ونحن ننقله على وجهه من لفظه العربى : [إن هتافنا بكلمات «الحرية والمساواة والإخاء» مع جهود دعاتنا المسخرين اجتذب فى كل أنحاء العالم جيوشا جرارة من البشر حملت أعلامنا بكل فخر وحماسة فى حين أن هذه الكلمات الساحرة كانت سوساً ينخر فى كيان سعادة الأمميين ـــ ومعول هدم للأمن والسلام والوحدة لديهم][1] .

إن كلمات الحـــرية والإخاء والمساواة هى أسس ومدلولات كلمات «الديمقراطية» و «الليبرالية» و «الرأسمالية» وهى كلمات كما بينا إنما تعبر عن وجوه مختلفة لشىء واحد هو ذلك النمط من النظم الذى يحكم من خلاله الآن مجموعة من الدول قد عصبت أعين شعوبها بعصابة سوداء ، شد عليها طبقة الأقلية بقوة تمنع الجميع من الإبصار ، وهى فى نفس الوقت تمنيهم بالفردوس المفقود ، وتصف لهم الجنة التى تنتظرهم ما داموا يخضعون لهذا النظام ، وما داموا يسلمون قيادهم له على نحو ما ورد فى بروتوكولات حاخامات اليهود .

قلت : إننا سنختار نموذج من نماذج الديمقراطية الموجودة فى هذا

(١) بروتوكولات حكماء صهيون ـ الأول ـ تعريب أحمد عبد الغفور عطار .

العصر ، والتى تخضع له شعوب وأمم ، وتحميه قوة عسكرية هائلة ، نختاره لنحلله ، ونختاره لنبين عيوبه ومحاسنه ، ونختاره لنبين أسسه ومراميه .

وهذا النموذج كما بينا هو ما يعبر عنه بـ«الديمقراطية الرأسمالية» .

و«الديمقراطية الرأسمالية» تعتمد على أساس واحد تدور عليه، وهذا الأساس هو الحرية الفردية بمعناها الشامل الواسع .

هذا النظام يتخذ من الحرية الفردية أساساً له ، بحيث يسهر على حمايتها حماية لا يتأتى معه التفريط فيها ، إذ التفريط فيها يعد تفريطاً فى النظام كله .

وهذا النظام حين يتخذ الفرد وحريته أساساً له ، يكون قد وقف على الطرف المقابل تماماً لذلك النظام الآخر المقابل له ، وهو النظام «الاشتراكى» وعلى الأخص فى صورته الأولى المثالية فى أعين واضعيها، وأعنى بها «الاشتراكية الماركسية» ، حيث يعتمد هذا الأخير على الجماعة ويتخذ منها أساساً له يدافع عنه ويحمى وجوده .

ونحن لا نريد الآن أن ندخل فى مجال المقارنة بين النظامين ، إذ نحن قانعون ولو مؤقتا بتحليل أساس النموذج الذى نحن بصدده الآن ، وهو اتخاذ الفرد وحريته أساساً للنظام الديمقراطى الرأسمالى .

والحرية الفردية التى يبتغيها النظام «الديمقراطى» منحصرة فى تلك الحريات الأربع وهى :

«الحرية السياسية» ، و «الحرية الفكرية» ، و «الحرية السلوكية أو الشخصية» ، و «الحرية الاقتصادية» .

١ — وتعنى الحرية السياسية : أن الفرد حر فى رأيه ، كما هو حر فى التعبير عنه . وذلك فى مجال التشريع ووضع القوانين ، وفى مجال السياسة واختيار القادة والزعماء .

و «النظام الديمقراطى» يفلسف هذه الحرية بما يقربها للعقل قائلا : إن الفرد هو الذى يخضع للنظام ، وهو الذى تقع عليه تبعات القوانين وهو الذى يستجيب لأوامر الساسة والزعماء ، أو يعصى هذه الأوامر وتقع عليه تبعة العصيان ....

وعلى الجملة : إن الفرد هو الذى وضع هدفاً للنظام كله ، سواء فى جانبه الاجتماعى ، أو فى جانبه السياسى ، وليس النظام كله إلا تركيزاً على حل مشاكل الأفراد ، وتوفير السعادة لهم .

وإذا كان الفرد هو المتحمل لتبعات النظام ، وإذا كان النظام ليس إلا ذلك الأسلوب الأمثل لحل مشاكل الأفراد وتوفير السعادة لهم ، فإنه يكون منطقياً أن يكون اشتراك الأفراد جميعاً فى تحقيق هذا النظام من قبيل الأمر المحتوم الذى لا يجوز تعديه أو تخطيه .

وكان على النظام أن يختار الأسلوب الأمثل الذى يؤدى بالأفراد إلى اختيار ممثليهم فى مجال التشريع ، وإفراز القادة الأكفاء فى مجال القيادة، وميدان تطبيق القوانين .

وكان النظام المختار والأسلوب الأمثل لتحقيق هذه الغاية هو الانتخاب الحر المباشر ، والذى يتيح لكل فرد أن يدلى بصوته فى اختيار ممثليه فى مجالى التشريع وتطبيق القوانين على السواء .

٢ — والحرية الفكرية تعنى : أن الفرد حر فيما يقرأ ويسمع . وهو حر فى الوقت نفسه فيما يقول ويكتب ، وهو حر فيما يعتنق أو يعتقد .

وطبقاً لهذه الحرية الفكرية ، فإن الإنسان الفرد يستطيع أن يطلع بنفسه على ما يشاء ، ويتوصل من خلال هذا الاطلاع إلى النتائج التى يعتقدها بعد أن يكون قد محص مقدماتها ، وفحص المبادىء التى تعتمد عليها .

كما أنه يستطيع أن يتخيل ما يشاء ، ويشتهى ما يريد من الأفكار ، والآراء بخياله لا بفكره ، وباشتهائه وأهوائه ، لا بعقله واجتهاده .

وهو فى كلتا الحالتين لا لوم عليه فيما يعتقد، إنه لا لوم عليه إذا اعتقد ما يوصله إليه العقل والفكر وتمحيص الآراء ، وهو لا لوم عليه إذا اعتقد ما يروق له ، ويدفع إليه فكره وهواه .

إنه لا لوم عليه فى هذه الحالة ولا فى تلك ، وهو إلا يطلب منه أن يدافع عن معتقده أو يحاج عنه إلا حين يريد هو المحاجة والدفاع .

وحين يريد المحاجة والدفاع عما يعتقد فليس لأحد عليه من سلطان ، بحيث يمنعه من أن يدافع عما يعتقد ، أو يحاج عما يراه صحيحاً .

وهذه الحرية الفكرية على نحو ما بيناها تحتوى فيما تحتوى شطر الدين ، إذ يدخل فى نطاقها الجزء العقدى منه ، كما هو ظاهر غير خفى .

٣ — أما الحرية الشخصية : فهى تلك الحرية التى تتصل بسلوك الأفراد وعملهم .

والأفراد جميعاً أحرار فيما يفعلون ، ونتيجة عملهم إنما تعود عليهم ، ولا تعود على غيرهم بوصفهم أفرادا .

ولا حدود لهذه الحرية إلا أن تصطدم بحريات الآخرين ، فاصطدامها

بحريات الآخرين هو حدها الوحيد الذى ينبغى أن تقف عنده ، بحيث يستوجب المتعدى لهذا الحد المساءلة القانونية ، لا لأن فعله معيب فى نفسه ، ولكن لأن فعله قد وضع حداً لحريات بعض الأفراد ، وهو أمر لا تسمح به فلسفة هذا النظام .

وما عدا هذا الحد فإن جميع الأفراد أحرار فيما يأتون من أفعال ، ولا يجوز لمعترض أن يعترض عليهم فى واحد منهم .

ونحن حين نتأمل هذه الحرية الشخصية نجد أنها قد احتوت النصف الثانى من الدين ، وهو الجانب العملى منه ، إذ الفرد حر فى هذا الجانب ، وليس هناك من سلطة رادعة تمنعهم باسم الدين من ارتكاب أى فعل من الفعال التى تعد فى معايير الدين من المنكرات .

وهكذا يدخل الدين عقيدة وشريعة فى نطاق مبدأين من مبادىء الحرية هما الحرية الفكرية ، والحرية الشخصية السلوكية ، فبينما تحتوى أحدهما : وهو الحرية الفكرية جانب الاعتقاد منه نجد أن ثانيهما وهو الحرية الشخصية قد احتوى شطره الثانى وهو الجانب العملى .

٤ — الحرية الاقتصادية تعنى : أول ما تعنى أن الإنسان حر فيما يملك وهو حر فيما يستثمر ، وهو حر فيما ينفق .

وهذا المبدأ من مبادىء الحرية ، أو هذا القسم من أقسامها هو أخطر الأقسام على الإطلاق .

ولذا فإننا سنحاول أن نقف عنده وقفة تناسبه ، قبل أن ننتقل إلى غيره .

ونحن إذا عدنا إلى تأمل هذا المعنى من معانى الحرية مرة أخرى لوجدنا أنه معنى ذو ثلاثة شعب كلها تحاصر السمو البشرى وتوقعه فى أتون الحيرة والضلال .